



United Arab Emirates

مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي

2010-2009

المحتويات

4	تقديم
6	تمهيد
8	الركيزة الأولى : تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر
10	الركيزة الثانية : تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية
31	الركيزة الثالثة : تأمين الحماية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر
42	الركيزة الرابعة : الاتفاقيات الثنائية والتعاون الدولي
46	خاتمة

تقديم

تدخل دولة الإمارات العربية المتحدة عامها الرابع في تدشين حملتها الرسمية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتشير النتائج في الفترة 2007 – 2009 إلى أن الحكومة قد قطعت شوطاً متقدماً في ترجمة أهدافها إلى واقع ملموس وفي زمن قياسي قصير، ولكنها تدرك في نفس الوقت أن التحديات المتعددة والأبعاد المتشابكة المصاحبة لمثل هذا السلوك الإجرامي تستدعي اليقظة المستدامة، لذا فإن الحكومة عازمة على سد جميع المنافذ وتحسين أدوات الكشف والملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالبشر في المستقبل.

إن الزيادة في عدد القضايا المتعلقة بالاتجار في البشر يقف دليلاً على التزام الحكومة ونجاعة تصديها لهذه الجريمة؛ فبينما شهد العام 2008، 20 قضية، تم تسجيل 43 قضية في العام الماضي، ولقد صاحبت تلك الزيادة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الأحكام الصادرة في شأنها.

ولقد قامت الحكومة في العام الماضي بتوسيع نطاق اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر من حيث عدد أعضائها وذلك برفدها بأعضاء جدد من النيابة العامة وضباط إنفاذ القانون وممثلين من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان ومركز دبي لرعاية النساء والأطفال في دبي ومراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر بأبوظبي. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى مجموعته من الجهود التي تم تسجيلها في هذا العام منها الافتتاح الرسمي لمراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر بأبوظبي، كما قامت الحكومة - احتراماً لالتزاماتها الدولية - بالتصديق على بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقوع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. كما نظمت سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية المستمرة لمساعدة العاملين في مجالات إنفاذ القوانين للتعرف على كافة أوجه ومستجدات هذه الجريمة والسبل الفعالة لمكافحتها، كما أرسلت دعائم الموقع الإلكتروني كمصدر رسمي للمعلومات والتواصل والتفاعل بين الحكومة وأفراد المجتمع.

ولقد أشاد مجلس حقوق الإنسان بجنييف بالإنجازات أنفة الذكر عندما أجاز بالإجماع تقرير مجموعة العمل الخاص بالمراجعة الدورية الشاملة لأوضاع حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة في مارس 2009، ومن ناحية أخرى أوفت حكومة الإمارات بالعهد الذي قطعت على نفسها في جنيف وقامت بتوجيه الدعوة للمقررين الخاصين من الأمم المتحدة للوقوف على قضايا حقوق الإنسان في الدولة.

وكجزء من جهود الحكومة الاستباقية للحيلولة دون ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر في دولة الإمارات، فإن المبادرات التالية تشكل محاور خطة العمل المستقبلية:

- إطلاق الحملة الإعلامية التي تهدف إلى زيادة الوعي بالمشكلة في كافة مساربها، خاصة في مطارات الدولة وسفاراتها بالخارج.
- النظر في إمكانية تعديل القانون الاتحادي رقم (51) حتى يصبح أكثر فاعلية و اتساقاً مع (بروتوكول باليرمو).
- التخطيط لإنشاء المزيد من مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر.
- خلق المزيد من التعاون مع المنظمات الدولية سعياً وراء تقديم المزيد من النجاحات المحلية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تمضي قدماً في استشعار مسؤوليتها كرائدة في مكافحة الاتجار بالبشر إقليمياً ودولياً، وفي الإقرار بأن الاتجار بالبشر حقيقة ماثلة تهدد مجتمعا ومجتمعات أخرى عديدة في العالم. وإن مكافحتها ستظل غايتنا والتي تشاركنا فيها جميع شعوب العالم؛ ولقد حققنا العديد من النتائج في ظرف وجيز ولكننا سوف نستمر في تحسين الأداء حتى نتصدى لهذه المشكلة على نسق أفضل الممارسات العالمية وعلى أرضية راسخة من قيمنا ومعتقداتنا.

د. إنور محمد قرقاش

رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

تمهيد

تمشياً مع المنهج الذي صاغته دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2006 عندما أطلقت حملتها لمكافحة الاتجار بالبشر، فقد شهد عام 2009 سرعة واضحة ودعم مكثف للجهود المبذولة لمكافحة هذه الجريمة، وفي الوقت ذاته، فإن الإمارات تعتبر كيان ملتزم بمسؤولياته ضمن المجتمع الدولي، فلقد ظلت وستظل سبّاقة في دورها كجزء لا يتجزأ من الحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

تستقبل دولة الإمارات أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة كل عام، وكان لهذه العمالة دوراً مهماً ومساهمات كبيرة في النهضة العمرانية للبلاد، ولكن لسوء الحظ فإن هناك بعضاً من هذه القوى العاملة تتعرض لممارسات النصب والخداع من قبل مخدمهم الذين انخرطوا في توظيف العمال المتعاقدين بصورة غير مشروعة في دولة الإمارات، ولا تتضح الصورة أمام غالبية هؤلاء الضحايا إلا بعد وصولهم للدولة عندما يكتشفون أن العمل الموعود به لا وجود له مما يضطرهم للانخراط في أعمال والعيش في ظروف لم يتم الموافقة المسبقة عليها؛ وبما أن عمليات الخداع تبدأ منذ اللحظة التي هموا فيها بمغادرة بلدانهم، فإن التنسيق مع دول المصدر والعبور يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لإستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن الحكومة تدرك أهمية معالجة الدوافع الاقتصادية المؤدية إلى الاتجار بالبشر في سياساتها وتشريعاتها الاتحادية وعلى الرغم من أن الاتجار بالبشر يعتبر تجارة عالمية فعالة ومربحة تدرّ بالملايين من الدولارات.

إن الاتجار بالبشر مرتبط كذلك بالجماعات الإجرامية المنظمة الأخرى كتهريب الأشخاص وتهريب المخدرات وغسيل الأموال؛ وينتهي الأمر بغالبية الضحايا المتاجر بهم إلى الاستغلال الجنسي للعمل في تجارة الجنس بينما يجبر البعض الآخر في أعمال السخرة.

وقد أشاد المجتمع الدولي بآليات الدعم القانوني والاجتماعي التي نفذتها حكومة دولة الإمارات في السنوات الثلاث السابقة في مكافحة الاتجار بالبشر مع مختلف المؤسسات ذات الصلة؛ وعلى الرغم من أن الحكومة ترحب بالنقد والدعم البناء من الشركاء ومنظمات المجتمع الدولي إلا أنها هي التي سوف تحدد البرامج المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدر الجهود المبذولة وأنها على إدراك تام بالتحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه الدول والجهات الحكومية القائمة على مكافحة الاتجار بالبشر، لذا فإن الحكومة عازمة للتصدي للممارسات الاستغلالية والقسرية في حق أي إنسان استغل بهذه البلاد، ومن أجل ذلك طرحت إستراتيجيتها الرباعية ذات الأربعة محاور، حيث أرست دعائمها في مجالات التشريع وإنفاذ القانون ودعم الضحايا بالإضافة للاتفاقات الثنائية والتعاون الدولي.

إن هذا التقرير هو جزء من نهج جديد تسعى من خلاله اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر إلى تبادل أفضل الممارسات والمعلومات مع أفراد المجتمع والأسرة الدولية، ولإلقاء الضوء على جهودها وعلى موقفها من قضية الاتجار بالبشر وما بذلته من نشاط لمكافحة هذه الآفة وما اعترأها من عقبات وتحديات ووضع الخطط المستقبلية خلال العام الماضي، كما أن هذا التقرير يعكس ما أحرزته الدولة على النطاق الدولي من تقدم لتعزيز روح الحوار وشفافية تبادل المعلومات.

وتدرك الحكومة أنه بقدر إلمامها بالتفاصيل الخاصة بالضحايا وبدول المصدر والعبور وبالأساليب المتبعة من المتاجرين بالبشر، بقدر ما تتجح في درء هذه الجريمة.

الركيزة الأولى

تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر

ما زال القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر يمثل الإطار القانوني للتعامل مع القضايا المتعلقة بهذه الجريمة، وبتطبيقه خلال السنوات الماضية فإنه قد تزايد الوعي به لدى أفراد المجتمع واكتسب أهميته .

تعرف المادة الأولى من هذا القانون الاتجار بالبشر باعتباره (تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تحريكهم أو استقبالهم عن طريق التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة الضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء).

ومن الناحية القانونية فإن التعريف المذكور يصنف نشاط جريمة الاتجار بالبشر في الجوانب الثلاثة التالية :-

- أولاً: أفعال الاتجار بالبشر - التجنيد والنقل والترحيل والاستقبال.
 - ثانياً: الوسائل المتبعة في الاتجار بالبشر - استخدام القوة أو التهديد بها، أو غير ذلك من أساليب القهر أو الاختطاف أو التزوير أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة، أو استغلال حالة ضعف الضحية.
 - ثالثاً: أنواع الاستغلال في الاتجار بالبشر - إجبار الأشخاص على ممارسة الدعارة أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو نزع أعضاء الجسد بغرض الاتجار بها.
- يتطابق هذا التعريف مع ما جاء في بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع

ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو) وغيره من التشريعات الدولية المشابهة، يفرض القانون عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر بكافة أشكالها، تصل إلى حد السجن المؤبد .

وبناءً على هذا القانون الذي يتكون من 16 مادة نجد أن العقوبات ضد مرتكبي جرائم الاتجار تتراوح بين السجن لعام واحد والسجن المؤبد، كما يفرض غرامات تتراوح بين مائة ألف و مليون درهم (27,500 دولار - 275,000 دولار أمريكي).

بالإضافة لذلك فإن المادة (364) من قانون العقوبات لدولة الإمارات تشكل وقاية ضد الإكراه على الدعارة، وتحدد المادة (365) العقوبات المترتبة على من يقوم بتأسيس وإدارة بيوت الدعارة. كما أصدرت حكومة الإمارات العربية المتحدة القانون رقم (39) للعام 2006 الخاص بالتعاون القضائي الدولي والذي يتضمن مواداً تتعلق بتسليم المشتبه بهم والمتهمين للسلطات القضائية في بلدانهم حتى تتمكن من محاكمتهم وتطبيق العقوبات اللازمة عليهم، ويتضمن كذلك مواداً توضح كيفية التعاون القضائي المتبادل بما في ذلك الاتجار بالبشر (المواد 6 و 37) منه .

وكجزء من إستراتيجيتها الوطنية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر فقد قامت دولة الإمارات في مايو 2007 بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للعام (2000) التي تحتوي على بنود متعلقة بالتعاون الدولي في مجال التصدي لجرائم الاتجار بالبشر. وفي فبراير 2009 صدقت دولة الإمارات على بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، وهو أحد البروتوكولين المكملين لاتفاقية الجريمة المنظمة. وتنظر حكومة الإمارات حالياً في إمكانية تعديل القانون الاتحادي رقم (51) بغرض تعزيز الإجراءات الوقائية الخاصة بالضحايا وإعادةهم لبلدانهم، حتى يصبح القانون أكثر اتساقاً مع بروتوكول باليرمو وقد شكلت لجنة منبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في هذا الشأن.

وتعكف هذه اللجنة من خلال اجتماعاتها المنتظمة على إمكانية استصدار المزيد من التشريعات الصارمة التي تؤكد التزامها بالمعايير الدولية لضمان التطبيق الصحيح للقوانين السارية؛ وتقوم اللجنة كل عام بنشر تقريرها عن الاتجار بالبشر عملاً بمبدأ الشفافية ونشر المعلومات لأفراد المجتمع بما يساهم في تحسين الوعي المحلي والدولي بجريمة الاتجار بالبشر؛ والجدير بالذكر أن حكومة دولة الإمارات تؤمن بأهمية جمع وتحليل البيانات والمعلومات حتى تكون في وضع أقوى لوضع حد لمثل هذه الأنشطة الإجرامية.

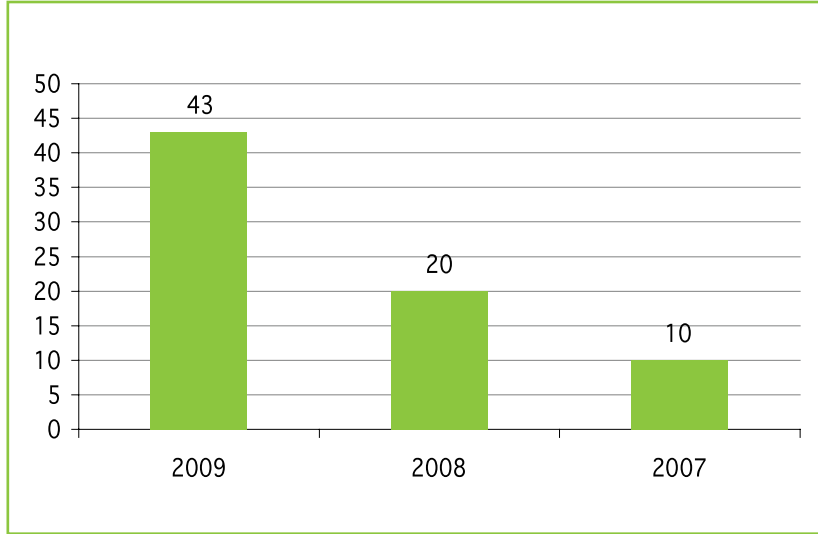
الركيزة الثانية

تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية

منذ تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بقرار مجلس الوزراء الاتحادي في عام 2007 ظلت تقوم بتنسيق الجهود وتسعى لتنفيذ الخطط على جميع مستوياتها في كل إمارات الدولة؛ وتتألف اللجنة من ممثلي الوزارات الاتحادية: الداخلية والخارجية والعمل والصحة والشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى جهاز أمن الدولة وهيئة الهلال الأحمر. ويعد سنوات من العطاء دعمها مجلس الوزراء بممثلين من النيابة العامة الاتحادية والمحلية بالإضافة إلى ممثلي مراكز ابواء النساء والاطفال ومؤسسة دبي لرعاية النساء والاطفال وجمعية الامارات لحقوق الانسان في فبراير عام 2009. وتتألف اختصاصات اللجنة من الآتي:

- دراسة وتحديث التشريعات المتعلقة بالاتجار بالبشر بما يحقق ويعزز الحماية المطلوبة للضحايا وفقاً للمقتضيات والمعايير الدولية.
- إعداد التقارير عن التدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة الاتجار بالبشر بالتنسيق مع الأجهزة والجهات المعنية بالدولة.
- دراسة التقارير الهامة المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر واتخاذ اللازم بشأن ما يرد فيها من توصيات.
- تنسيق الجهود بين كافة أجهزة الدولة المعنية من وزارات ودوائر ومؤسسات وهيئات فيما يتعلق بقضايا الاتجار بالبشر ومتابعة الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- رفع مستويات الوعي الخاص بالاتجار بالبشر عن طريق المؤتمرات والندوات والكتيبات والنشرات الدورية والتدريب وغير ذلك من الوسائل لتحقيق أهداف اللجنة.
- المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

قضايا الاتجار بالبشر – 2007-2009



في سابقة قضائية تعد الأولى من نوعها ، قضت محكمة الجنايات في إمارة أبوظبي بالسجن المؤبد على سبعة متهمين ، حيث تعد هذه العقوبة أقصى عقوبة مقررة بموجب القانون المذكور ، وذلك لتورطهم في أكبر قضية اتجار بالبشر شهدتها الدولة ، ولقد جاء هذا الحكم الصادر في يناير 2010 بمثابة ردع حاسم وحازم لمرتكبي تلك الجريمة التي كشف عنها النقيب في نوفمبر 2009 ، وقد تمت الادانة بموجب المادة (2) (الجماعة الإجرامية المنظمة) من القانون الاتحادي رقم (51) التي ورد فيها : ” تكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان مرتكب الجريمة قد أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة أو تولى قيادة فيها أو دعا للانضمام إليها“ .

وكانت تلك القضية الثانية التي تم الحكم فيها بالسجن المؤبد لارتكاب جريمة الاتجار بالبشر وفقاً لأحكام المادة المشار إليها أعلاه ، إذ كانت الأولى من نوعها في رأس الخيمة

القضايا التي تم تسجيلها بموجب القانون الاتحادي رقم (51):

تركز الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة على زيادة الوعي الخاص بتطبيق قوانين مكافحة الاتجار بالبشر ، فحسب التقارير الرسمية التي صدرت لعام 2009 تبين أنه تم تسجيل 43 قضية متعلقة بالاتجار بالبشر بموجب القانون الاتحادي رقم (51) ، بالمقارنة مع 10 قضايا سجلت في العام 2007 و 20 قضية في العام 2008 ، مما يشير إلى أن عملية الكشف عن جرائم الاتجار بالبشر تزداد مع مرور كل عام ، والجدير بالذكر أيضاً أن الأحكام الصادرة شملت 35 قضية لسنة 2009.

قضايا الاتجار بالبشر لعام 2009				
الإمارة	القضايا	عدد		الأحكام الصادرة
		الضحايا	المتهمين	
أبو ظبي	7	22	35	4
دبي	21	36	63	16
الشارقة، عجمان أم القيوين، الفجيرة	13	19	23	13
رأس الخيمة	2	9	4	2
الإجمالي	43	86	125	35

(المصدر: النيابة العامة لكل إمارة والمحاكم الاتحادية في دولة الإمارات)

في بداية 2009. وفي نفس القضية فقد صدرت أحكام على ستة آخرين بالسجن 10 سنوات لكلٍ منهم لدورهم في تجنيد واستغلال 18 ضحية، وإبعاد جميع المتهمين إلى خارج الدولة بعد الانتهاء من فترة العقوبة المقررة.

ولقد تبرعت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك حفظها الله رئيسة الاتحاد النسائي العام بمبلغ مليون درهم (000,270 دولار) لعدد 15 ضحية في هذه القضية، بالإضافة إلى مبلغ آخر خصص لإعادة تأهيل هؤلاء الضحايا في بلدانهم.

ولا تعتبر هذه القضية الفريدة تكليلًا لجهود اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر فحسب، بل إنها أوضحت مدى التعاون والتنسيق المشترك بين كافة الجهات التي تتألف منها اللجنة، الشرطة ومراكز الإيواء والنيابة العامة والمحاكم وغيرها من الجهات.

زيادة الوعي بجرائم الاتجار بالبشر:

إن التصدي لجرائم الاتجار بالبشر لم يعد حكرًا على إمارة واحدة فحسب، إنما يدل ذلك على أن جهود دولة الإمارات في تبادل المعلومات بين المسؤولين وأفراد المجتمع أحدثت النتائج المطلوبة، وتتوقع اللجنة مزيداً من هذا التقدم بحلول موعد إطلاق الحملة الإعلامية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال هذا العام 2010 والتي سوف تركز على مطارات الدولة وسفاراتها بالخارج، وهذه الرؤية مبنية على ملاحظتنا بأن الاتجار بالبشر، وخاصة المتعلقة بالاستغلال الجنسي، تكمن جذورها خارج الدولة.

بالإضافة لذلك فإن الموقع الرسمي الخاص باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (www.nccht.gov.ae) تم تفعيله عام 2009 ليكون بمثابة المصدر الرسمي للمعلومات، ومن المتوقع أن يلعب هذا الموقع دوراً فعالاً في رفع مستوى الوعي وكأداة لتسهيل التواصل بين اللجنة وأفراد المجتمع.

وبعد أن تحسنت نتائج تسجيل القضايا والمتابعات القضائية وإصدار الأحكام في هذا الشأن، فإن حكومة الإمارات سعت نحو استقطاب وتعيين وتدريب الكوادر اللازمة

للتصدي بكفاءة لمكافحة كافة أنواع الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالاتجار بالبشر. وفي سياق الحملة الشاملة لزيادة الوعي العام بالقوانين والإجراءات القضائية الخاصة بهذه الجريمة واستكشاف السبل للحد منها، فإن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ظلت تنظم مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل بالتعاون مع مختلف الإدارات والوزارات ذات الصلة بإنفاذ القانون، كإدارات الجنسية والإقامة والشرطة والنيابة العامة، ومن أحد أهداف هذا البرنامج هو ضمان المسؤولين القائمين على مكافحة الاتجار بالبشر على العمل في الصفوف الأمامية بمستويات المعايير الدولية. كما شجعت اللجنة العديد من الجهات المعنية في مختلف الدوائر والوزارات على تنظيم برامج تدريبية خاصة بهم لاكتساب المهارات اللازمة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر بشكل أفضل، خاصة وأن العديد من الوزارات والدوائر أصبحت مؤهلة بإنشاء أقسام خاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر على المستوى المحلي والاتحادي.

ومن ضمن الأنشطة والجهود المبذولة نورد الآتي:-

■ تم تنظيم ورشة للعصف الذهني في يناير 2009 حضرها 80 مسؤولاً حكومياً لمناقشة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وبحضور مسؤولين من مختلف الجهات القائمة على إنفاذ القانون والدوائر القضائية الاتحادية والمحلية حيث تم التركيز على الحاجة إلى المزيد من التدريب لتأهيل رجال الشرطة والعاملين في مجال تطبيق القانون من أجل تحديد أفضل الطرق لحالات الاتجار المحتمل وقوعها ومراقبة الشركات الموردة للعمالة لمنع التجاوزات، وضرورة تشديد الرقابة على مكاتب توريد العمالة وضمان عدم إساءة معاملة المعيّنين حديثاً وقد وصدرت تعليمات للمسؤولين للتركيز على المزيد من الملاحقات القضائية والعمل على وضع نظام مركزي لتوثيق البيانات الخاصة بالاتجار بالبشر بغرض ترسيخ المفاهيم الخاصة بهذه الجريمة.

■ وكجزء من برنامج الدولة الشامل الخاص بدعم الضحايا، فإن اللجنة الوطنية

- لمكافحة الاتجار بالبشر قد نظمت ورشة عمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة لمدة يومين في فبراير 2009 حول كيفية التعرف على الضحايا ، حيث كانت الورشة تهدف إلى شحذ مهارات ضباط إنفاذ القانون وتنمية معارفهم الخاصة بقضايا الاتجار بالبشر.
- كما نظمت اللجنة دورات تدريبية لأعضاء السلطة القضائية من قضاة وأعضاء نيابة حول قانون مكافحة الاتجار بالبشر في معهد الدراسات القضائية الاتحادي ومعهد دبي القضائي.
- ونظمت شرطة دبي بالتعاون مع مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال منتدى لمدة يومين حول الاتجار بالبشر: التحديات والعقبات، وذلك بهدف توحيد الجهود بين جميع الجهات المعنية بمكافحة هذه الجريمة، وشارك في هذا المنتدى ممثلين عن وزارات الداخلية والعمل والصحة وشرطة دبي وأبو ظبي وبعض من الجهات الأخرى ذات العلاقة . كما عقدت ندوة أخرى حول حماية ضحايا الاتجار بالبشر في أبو ظبي نظمتها وزارة الداخلية وحضرها ممثلين عن الوزارات الاتحادية والدوائر المحلية ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد تقدمت الندوتان بالعديد من التوصيات وأهمها العمل على تعديل القانون الاتحادي رقم (51) ، وتحسين آليات دعم الضحايا التي ناقشتها اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، حيث أن القرارات النهائية التي نتجت بشأن هذه التوصيات قد تم تبليغها للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
- نظمت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في شهر يونيو ندوة حول الاتجار بالبشر بمقر ندوة الثقافة والعلوم في دبي تهدف إلى التعريف بهذه الجرائم وكيفية التصدي لهذه الجرائم.
- كما نظمت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في شهر يونيو حلقة نقاشية وعرض فيلم وثائقي حول جرائم الاتجار بالبشر وواقعها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- أصدرت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان نشرة تعريفية حول جرائم الاتجار بالبشر وأنواعها ومكافحتها والقوانين المنظمة لها ودور دولة الإمارات العربية المتحدة في التصدي لها.
- وقعت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان عدة إتفاقيات تعاون مع عدد من مكاتب المحاماة من أجل متابعة قضايا المعسورين مادياً من الضحايا والمجني عليهم من غير أي مقابل مادي.
- انشأت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان لجنة متخصصة بإسم لجنة مكافحة الاتجار بالبشر تهدف إلى توعية المجتمع بأنواع جرائم الاتجار بالبشر ومشاركة الجهات المختصة والمهتمة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التصدي لهذه الجرائم، وأخيراً مساندة ضحايا جرائم الاتجار بالبشر في إعادة الثقة بينهم وبين المجتمع.
- شارك حوالي 20 شخص من القائمين على إنفاذ القانون والعاملين في مراكز الإيواء في الدورة التدريبية التي نظمها مركزا لتدريب الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر التابع لأكاديمية وزارة الشؤون الداخلية بجمهورية بيلاروسيا في شهر يوليو وشهر أكتوبر.

دور الأجهزة الأمنية في الدولة

- تولي وزارة الداخلية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر قدراً كبيراً من الاهتمام من خلال مكافحتها ، وتقديم مرتكبيها للعدالة. وإدراكاً منها لمخاطرها فقد قامت بعدة تدابير وإجراءات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر منها:
1. إنشاء الوحدات التنظيمية المتخصصة بحماية حقوق الإنسان ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وهي على النحو التالي :
 - أ. إنشاء إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية: وتتضمن في بعض اختصاصاتها ما يلي:

- إعداد الخطط والسياسات الخاصة بأنشطة مكافحة جرائم الإتجار بالبشر وقواعد التعامل معها، والتخلص من آثارها.
- رصد أساليب العصابات المتخصصة في جرائم الإتجار بالبشر والتعرف عليها ومتابعتها.
- دراسة الأسباب والدوافع والارتباطات المحلية والدولية لعصابات جرائم الإتجار بالبشر.
- تأهيل وتدريب العاملين في قسم مكافحة الإتجار بالبشر وتزويدهم بالوسائل الفعالة في كشف الجرائم ذات الصلة.
- المشاركة في إجراءات أخذ إفادات ضحايا جرائم الاتجار بالبشر.
- التنسيق مع إدارة الشرطة الجنائية الدولية والجهات المعنية في مجال تبادل المعلومات عن جرائم الإتجار بالبشر مع دول الجوار والمنظمات الدولية، للاستفادة منها في مجال تحليل المعلومات التي تساعد على الحد من الجريمة ومنع حدوثها داخل الدولة.
- د. تشكيل لجنة مكافحة الاتجار بالبشر بوزارة الداخلية: ومن أهم اختصاصاتها ما يلي:
 - التنسيق مع القيادات العامة والإدارات المعنية ذات الاختصاص في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
 - التنسيق مع المراكز المعنية بإيواء ضحايا الاتجار بالبشر بشأن تأمينهم وحمايتهم.
- 2. التدريب والتأهيل .إيماناً من وزارة الداخلية بأهمية عملية التدريب والتأهيل، فقد سعت وزارة الداخلية إلى إكساب الضباط وضباط الصف والأفراد المهارات اللازمة وتأهيلهم في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، فعقدت الدورات والندوات والمؤتمرات وورش العمل الداخلية والخارجية حيث بلغ عددها خلال عام 2009 (16) ومجموع منتسبيها (243) .

- متابعة شؤون حماية حقوق جميع أفراد المجتمع وحياتهم وفقاً للدستور والقوانين النافذة في الدولة وإعلانات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق الإنسان.
- متابعة ومراجعة مدى التزام الجهات المختصة بالوزارة بالضوابط واللوائح المتصلة بحقوق الإنسان.
- معالجة الانتهاكات ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
- التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، لضمان حماية الفئات المعرضة للاستغلال والمتاجرة مثل النساء والأطفال .
- وقد أنشأت إدارة حقوق الانسان بوزارة الداخلية فرعاً لشؤون حماية النساء والأطفال والذي يتولى الاختصاصات الآتية :
 1. متابعة حقوق النساء والأطفال ، وحمايتهم من كافة صور الاستغلال ، ورصد التجاوزات الواقعة عليهم .
 2. إعداد التقارير الدورية والاستثنائية عن مستوى حماية النساء والأطفال في الدولة ، ومقارنتها بالمعايير الدولية ، واقتراح الصيغ المناسبة للارتقاء بها .
- ب. إنشاء إدارة المعلومات الأمنية الاتحادية: وتتضمن أبرز اختصاصاتها فيما يلي :
 - تقديم الدعم والمساندة لكافة الجهات الأمنية بمختلف مستوياتها عن طريق إمدادها بالمعلومات الأمنية على مستوى الدولة بما يساعد في دعم القرارات الأمنية ومكافحة الجريمة.
 - إعداد وتطوير قاعدة البيانات الإحصائية والأمنية للوزارة وتحديثها باستمرار وضمان حمايتها وسلامة تداولها.
- ج. استحداث قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر: ويتولى ممارسة الاختصاصات الآتية:

3. الإجراءات والتدابير الأمنية لوزارة الداخلية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر:

- أ. تكثيف الجهود الأمنية المبذولة لإحكام السيطرة على منافذ الدولة.
- ب. وضع الضوابط الخاصة بأذون الدخول ومعايير الكفالة وتقييده بدرجة القرابة أو الغرض الذي قدم من أجله الأجنبي للدولة بما يمنع فرصة الاستغلال في قضايا الاتجار بالبشر.
- ج. دراسة أوضاع ضحايا الاتجار بالبشر كل على حدة للوقوف على عمليات استغلالهم وذلك لمنع تكرار ذلك مستقبلاً.
- د. مراقبة الشركات السياحية التي تستقدم النساء إلى الدولة، وفرض قيود على دخول الإناث غير المتزوجات ممن تقل أعمارهن عن ثلاثين عاماً على اعتبار أن هذه الفئة هي أكثر عرضة لمخاطر الاتجار بالبشر. كما تواجه الشركات التي تثبت ممارسة الأنشطة الغير قانونية عقوبة إلغاء تراخيصها.
- هـ. إعداد مشروع قانون بشأن عمال الخدمة المساعدة وجاري إرساله إلى الجهات التشريعية المعنية قبل إصداره والذي يأتي كبديل لعقد العمل المطبق حالياً ويحدد التزامات كل من مكتب الاستقدام ورب العمل والعمال، حيث تحظى مسألة العمالة المنزلية باهتمام كبير من قبل دولة الإمارات وذلك كجزء من الالتزامات المفروضة عليها ومنها معاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
- و. إقرار عقد ينظم العلاقة بين فئة عمال الخدمة المساعدة وأصحاب العمل بما يكفل حقوق وواجبات أطراف العلاقة.
- ز. إنشاء وحدات تنظيمية بالإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب لفض المنازعات التي تنشأ بين صاحب العمل والعمال وفي حال ارتكاب فعل يمثل جريمة ضد عمال الخدمة المساعدة فتقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد مرتكب الفعل وتقديمه للعدالة.

ح. تم إعفاء ضحايا الاتجار بالبشر من الغرامات المترتبة عليهم وذلك لقاء بقاهم في الدولة بصورة غير مشروعة.

ط. اشتراط فصل الأطفال عن جوازات سفر ذويهم، وحيازتهم لجوازات سفر مستقلة وذلك لإمكانية التحقق من هويتهم عند دخولهم للدولة أو مغادرتهم لها بما يحقق مزيداً من الحماية لهم من الاستغلال .

ي. ضبط حالات دخول المبعدين وذلك من خلال استخدام تقنية بصمة العين.

ك. إدراج موضوعات صور الجريمة المنظمة ومنها جرائم الاتجار بالبشر ضمن برامج الدورات التدريبية التي تنظمها الوزارة للكوادر البشرية.

■ قام النائب العام لإمارة دبي بتشكيل لجنة عمل دائمة من المتخصصين في مجال الاتجار بالبشر بمدينة دبي في أكتوبر الماضي، والتي تضم نخبة من رجال القانون ووكلاء النيابة وباحثين اجتماعيين ونفسيين، ويأتي ذلك ضمن إستراتيجية النيابة العامة التي تهدف للعمل على تحقيق ”مجتمع أكثر عدلاً وأكثر أمناً“، كما تم تطبيق توصيات اللجنة الفنية على أرض الواقع فيما يتعلق بإتباع المنهج العلمي في التحقيقات والإجراءات القانونية للتعامل مع قضايا الاتجار بالبشر، على نحو أكثر دقة؛ ومن المهام الأخرى لهذه اللجنة تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للضحايا، فضلاً عن تعزيز دور الدولة في التعاون القضائي الدولي.

مبادرة القيادة العامة لشرطة دبي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر :

1) تعزيز دور قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في إدارة مكافحة الجرائم المنظمة : استحدثت الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية بالقيادة العامة لشرطة دبي في عام 2004م إدارة جديدة تحت مسمى إدارة الجريمة المنظمة ، وتحتوي على عدة أقسام من ضمنها قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الذي يهدف إلى مكافحة استغلال آدمية وكرامة الأشخاص والقبض على المتهمين وتقديمهم للعدالة والتنسيق

6. التنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الدعم والرعاية للضحايا وتأهيلهم لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم.

7. التنسيق مع المنظمات الدولية المهتمة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وعقد الشراكة معها.

8. الإشراف على اللجان المختصة بمراقبة الأوضاع العامة بالعمالة المؤقتة وضمان عدم حصول انتهاكات تدخل ضمن جرائم الاتجار بالبشر (الرق) وفقاً للقوانين المعمول بها.

■ ومن ضمن اختصاصات هذا المركز تلقي شكاوى العمال، حيث قام بالاستجابة لـ 717 شكاوى فردية و88 شكاوى جماعية عمالية وردت إليه عن طريق خدمة الخط الساخن (8005005)، كما قام المركز بتفتيش حوالي 1648 موقع لسكن العمال، حيث كان إجمالي عدد الشركات التي تم إعادة تفتيشها (287) شركة وتنوعت أسباب الشكاوى العمالية الجماعية، فتصدرت مطالبية العمال بدفع الأجور والمستحقات بعدد (53) تجمعاً ثم المطالبة بإلغاء الإقامة والمغادرة بعدد (14) تجمعاً ، ثم المطالبة بزيادة الراتب بعدد (9) تجمعاً ، ثم سوء الخدمات المقدمة للعمال بعدد (7) والاستغناء عن خدمات عدد من العمال بعدد (3)، وأخيراً خصم مبالغ مالية من الأجر دون وجه حق بعدد (2). وسوف يقوم المركز بعمل الدراسات الميدانية وعقد الدورات التدريبية والمشاركة على الصعيد الدولي لمحاربة تجارة البشر وتوفير جميع الخدمات اللازمة للضحايا. والمركز مؤهل بالكوادر البشرية والأدوات اللازمة لإجراء البحوث، من قبل الموظفين العاملين فيه والمجيديين لعدة لغات حية كالروسية والصينية والأوردو والانجليزية، والعربية.

■ كما تم بتاريخ 23/نوفمبر/2009م توقيع مذكرة تفاهم بين القيادة العامة لشرطة دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال والتي سوف ترسي أساس التعاون والشراكة لتحقيق تكامل مؤسسي بين الدوائر المختلفة لتطوير مستوى الخدمات المقدمة لضحايا

مع الوكالات الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ووضع الخطط الوقائية للحد من جرائم الاتجار بالبشر وكذلك القيام بعمليات توعية لبيان مخاطر هذه التجارة الغير مشروعة بالإضافة إلى تقديم المساعدة للضحايا .

(2) مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر :

أطلقت شرطة دبي في إطار الجهود الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر مبادرة بإنشاء مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر بتاريخ 2009/2/11م ويهدف إلى ممارسة دور رقابي لجرائم الاتجار بالبشر من خلال حصر جرائم الاتجار بالبشر وتحليلها بالدراسة والبحث ، ويسعى لإقامة علاقات تعاون مع جهات محلية وإقليمية لمكافحة تلك الجرائم وكشف الأساليب المتبعة من قبل شبكات الاتجار والتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بهذا الشأن.

مهام مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر:

1. مراقبة ورصد جرائم الاتجار بالبشر.
2. حماية الحقوق العامة للضحايا بما يضمن حصول الضحية على كافة الحقوق أثناء القبض والتحقيق معهم من قبل أجهزة الشرطة والتواصل مع سفارات وقنصليات بلدانهم.
3. ضمان تطبيق البنود الخاصة بقانون جرائم الاتجار بالبشر على المتهمين ومعاملة الواقعين تحت تلك الجرائم كضحايا.
4. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تهتم بمناقشة جرائم الاتجار بالبشر ودراسة وتحليل الأساليب الإجرامية المتبعة.
5. توعية المجتمع بجرائم الاتجار بالبشر من خلال النشرات الإعلامية والحملات الوقائية.

جرائم الاتجار بالبشر ولتعزيز قيم الشراكة وفقاً لرؤية اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

■ بالإضافة لذلك، نظمت شرطة دبي العديد من الفعاليات والتي تناولت المواضيع التالية : معاً ضد ظاهرة العبودية الحديثة - برنامج نعتي بضحايا الاتجار بالبشر - برنامج توثيق الشراكات - برنامج أجيال واعية - برنامج رصد التقارير الدولية - برنامج الخط العمالي الساخن - برنامج اعرف حقوقك - برنامج القبضة الحانية (نحن معكم) - برنامج مكاتب الشكاوى العمالية المتنقلة - برنامج عمالة نظامية حقوقهم مصادرة.

■ أدارت شرطة دبي العديد من ورش العمل والدورات التدريبية والمحاضرات التي تناولت المواضيع التالية: دور وواجبات مأموري التفتيش العمالي - الملتقى السنوي الأول لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر - التعامل مع عمال الياقة الزرقاء.

الإصلاحات العمالية:

تأكد حكومة دولة الإمارات أنه من أجل تكثيف جهودها لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر فإن الأمر يستدعي إدارة أكثر جودة لحركة العمال من خلال ابتداء الأطر الصحيحة للقوانين والسياسات المناسبة، وعبر تطوير الهياكل الإدارية عالية الكفاءة، والتنمية المستدامة للإمكانيات والقدرات. ولقد استحدثت الدولة العديد من التغييرات في لوائح وسياسات العمل لحماية حقوق العمالة الوافدة، وتمخضت عن نتائج ايجابية لكل الأطراف المعنية؛ بيد أنه لا بد من التذكير بالعدد الهائل من الوافدين الذين يشكلون 80% من سكان الدولة، ولا بد أيضاً أن نمتنع عن الربط بين الشكاوى العمالية المطلقة وقضايا الاتجار بالبشر، ويجب أن نتعامل مع كل شق بشكل منفصل حسب المعطيات الخاصة به.

كان الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف في الماضي أمراً يواجه الكثير من العراقيل بسبب التفاوت والفروقات في النهج المتبع من قبل دول المصدر والمقصد، وعلى الرغم من ذلك فإن دولة الإمارات قد سعت في الآونة الأخيرة لتولي أهمية أكبر لتحسين الحوار والتواصل المثمر مع كافة الدول المصدرة للعمالة والسعي إلى التواصل والتشاور معهم. ومن تطورات الهياكل الادارية في وزارة العمل تم إنشاء قسم بالوزارة يعنى بمكافحة الاتجار بالبشر، يتولى مهام رصد المؤشرات الدالة على وجود أو احتمال أعمال تطوي على جريمة الاتجار بالبشر ضد العمال الذين تطبق عليهم قوانين العمل، علاوة على تنفيذ حملات تفتيش على مكاتب إستقدام العمالة والتأكد من سلامة إجراءات التعاقد والتوظيف وعدم تعرض العمال لأي صورة من الاستغلال. ويأتي هذا القرار في إطار جهود الدولة لإيجاد جهات متخصصة في المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

كان الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف في الماضي أمراً يواجه الكثير من العراقيل بسبب التفاوت والفروقات في النهج المتبع من قبل دول المصدر والمقصد، وعلى الرغم من ذلك فإن دولة الإمارات قد سعت في الآونة الأخيرة لتولي أهمية أكبر لتحسين الحوار والتواصل المثمر مع كافة الدول المصدرة للعمالة والسعي إلى التواصل والتشاور معهم. وعلى الرغم من التحديات والصعاب فإن دولة الإمارات تهدف إلى إدارة وتنظيم البيئة العمالية بما يتناسب مع مقتضيات القوانين الدولية وأفضل الممارسات العالمية المتعلقة بالمعايير عالية الجودة من حيث تنظيم السكن العمالي ودفع الأجور في مواعيدها وآليات فض المنازعات والشكاوى العمالية بطريقة موضوعية وعادلة. وهناك بعض الإجراءات الصادرة عام 2009 لصالح العمال، ومنها :

الوعي بحقوق الإنسان :

وضعت وزارة العمل في بداية العام خطة عمل محددة لزيادة الوعي بحقوق الإنسان وتحديداً بالقضايا المتعلقة بحقوق العمال، ولقد تم ذلك بالتعاون مع 17 جهة من مختلف

الدوائر الحكومية وبمشاركة من القطاع الخاص. وخلال الفترة من يناير إلى أبريل من العام الماضي نظمت وزارة العمل بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، والمكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان، سلسلة من الدورات التدريبية لتأهيل مفتشي وزارة العمل وآخرين من الوزارات الأخرى لتحسين كيفية تناول قضايا حقوق الإنسان كجزء من واجبهم المهني وكذلك لرفع مستوى الوعي العام حول أوضاع العمال وحقوق الإنسان، وقد شملت تلك الأنشطة دورة تدريبية عن التفتيش وحقوق الإنسان، وورشة عمل لتدريب المدربين، وحملة إرشادية لترسيخ احترام ثقافة حقوق الإنسان، كما بلغت الأنشطة ذروتها خلال ندوة تم فيها مناقشة العديد من القضايا الحقوقية مثل حقوق الإنسان في مواقع العمل ومكافحة العمل القسري، وكيفية تشجيع الشراكات التي تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل دعم حقوق الإنسان الأساسية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

نظام حماية الأجور (WPS) :

أصبح لزاماً على جميع المؤسسات التجارية التي لديها 100 عامل أو أكثر، أن يتم صرف أجورهم من خلال المصارف والمؤسسات المالية، وتلك نقلة نوعية من نظام المدفوعات النقدية إلى نظام حماية الأجور (WPS) بالنسبة لعمال الياقة الزرقاء، وتعتزم وزارة العمل مع حلول شهر مايو القادم توسيع نطاق هذا النظام ليشمل جميع البنوك وشركات الصرافة والشركات الخاصة المقدمة للخدمة. لقد ساعد على إنفاذ هذا الإجراء الجديد كل من المصرف المركزي وشركات الصرافة الخاصة، مما جعل الرواتب تصرف في أوانها ومكن الوزارة من اكتشاف أي خصومات جائرة تستقطعها الشركات من أجور عمالها، وقد بدأ واضحاً في أواخر شهر نوفمبر الماضي أن أكثر من 500,000 عامل أصبحوا يتقاضون أجورهم عن طريق التحويلات المصرفية.

البرنامج الوطني للعمل اللائق :

شرعت وزارة العمل بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية في إرساء دعائم (البرنامج الوطني للعمل اللائق) وهي اتفاقية للتعاون الفني تهدف لتحقيق غاياتها من خلال أربعة نهج إستراتيجية :

- خلق بيئة عمل تحترم فيها الحقوق والمبادئ الأساسية للعمل خاصة ما يتعلق بمكافحة أشكال التمييز في العمل ومنع تشغيل الأطفال والقضاء على العمل الجبري.
- دعم فرص التشغيل والعمل على خلق المزيد من فرص العمل للمرأة والرجل بما يضمن لهما عملاً ودخلاً لائقين، من خلال وضع سياسات تعليمية وتدريبية تتواءم مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل وتساهم في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تعزيز القدرات الوطنية لزيادة فاعلية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ودعم الدور الذي تقوم به قطاعات الضمان الاجتماعي وما توفره من حماية للفئات الأولى بالرعاية، وبما يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي.
- تعزيز الحوار الاجتماعي، وتفعيل مشاركة الشركاء الاجتماعيين في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

مشروع نموذجي :

انطلاقاً من الاعتراف الذي حظي به (إعلان أبوظبي) عام 2008 من قبل جميع الدول الآسيوية الرئيسية المصدرة والمستقبلة للعمالة، فإن وزارة العمل في دولة الإمارات قد شرعت عام 2009 في العمل على مشروع نموذجي بالتعاون مع حكومة الهند وحكومة الفلبين لدراسة وتوثيق أفضل الممارسات لإدارة العمالة المتعاقدة المؤقتة؛ كذلك يساهم في هذا المشروع كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وهذه الدراسة التي تشمل 2400 عاملاً تهدف لاختبار مجموعة من الإجراءات

والانجليزية والفرنسية والهندية والأوردو والفارسية والروسية. وبعد أول شهر من تفعيل الموقع في شهر مايو الماضي تم تسجيل 331 رسالة شكوى.

- بدءاً بشهر يناير 2009 تم إنشاء ملاجئ لإيواء العمال الذين فقدوا وظائفهم و تصاريح عملهم وأماكن سكنهم وذلك تحت إشراف (اللجنة العليا لإدارة الأزمات العمالية) ، ولقد شكلت تسع فرق على مستوى الدولة وخصّص للمتضررين من العمال الذين أصبح بقاؤهم في الدولة غير قانوني بأن يسمح لهم بالبقاء في هذه الملاجئ حتى يتم النظر في قضاياهم مع كفلائهم ويتم تسويتها بطريقة ودية وفقاً لقانون العمل . وتوفر هذه الملاجئ الطعام والمستلزمات الطبية للقاطنين بها.
- إدراكاً لضرورة ابتداء نظام يتسم بالمرونة التنظيمية في سوق القوى العاملة أثناء الركود الاقتصادي، فقد أخذ باقتراح وزارة العمل بتمديد تأشيرات الإقامة الخاصة بالعمال الذين تم الاستغناء عن خدماتهم والسماح لهم بالبقاء في الدولة لمدة تصل إلى ستة أشهر، (حيث أنه من المفترض أن يغادر الوافد الدولة خلال شهر واحد من إنهاء خدمته). كما تم خفض رسوم تجديد الإقامة بالنسبة للشركات التي توظف العمال الذين فقدوا وظائفهم.

عمال البناء يشهدون بتحسين ظروف عملهم :

قال 79% من عمال البناء الآسيويين العاملين في أبوظبي ودبي أن أوضاعهم قد أصبحت أفضل مما كانت عليه قبل وصولهم إلى البلاد، وذلك حسب ما جاء في نتائج المسح الميداني عن أوضاع العمال في قطاع التشييد والبناء التي أجرتها مؤسسة زغبي العالمية لاستطلاع الرأي في الولايات المتحدة. ولقد تم هذا المسح الميداني خلال شهري أبريل ومايو 2009، وتم خلاله مقابلة 752 عاملاً في قطاع التشييد والبناء، ولم يزد هامش الخطأ عن 3,6 %، حيث سئل العمال عن مستوى الرضا في أماكن عملهم ومعايير السكن ونوعية الخدمات العامة التي تقدم لهم وعن أسباب اختيارهم دولة الإمارات كبلد للعمل بها .

العملية التي قد تصلح لتحسين مستوى حياة وإنتاجية العمال المتعاقد معهم. وتنقسم مراحل تنفيذ هذا المشروع إلى أربعة مراحل هي :

- أولاً، العمل على إيجاد آليات عملية لاستقدام العمال بصورة أكثر شفافية وعدالة للعمال الراغبين في القدوم للعمل بدولة الإمارات.
 - ثانياً، إقامة مؤسسات أكثر قدرة وفاعلية على مساعدة العمالة المتعاقدة المؤقتة خلال فترة عملها في الدولة.
 - ثالثاً، تحديد العمال الذين ستنتهي عقود عملهم بوضع برامج تهدف إلى تأهيل هؤلاء العمال ومساعدتهم للعودة إلى بلدانهم .
 - رابعاً، وضع سياسات وإنشاء مؤسسات قادرة على تقديم المساعدة الفعالة لهؤلاء العمال للاندماج مرة أخرى في مجتمعاتهم الأصلية بعد العودة.
- إن تنفيذ هذا المشروع سوف يؤكد على قابلية تطبيق بعض الإصلاحات التي من شأنها أن تنظم عملية الاستقدام بصورة أكثر فعالية وتوفر مناخ عمل أكثر إنتاجية للعاملين وأصحاب العمل على حد سواء.

إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية:

نتيجة للأزمة المالية العالمية وما نجم عنها من ركود اقتصادي فإن سوق العمل بدولة الإمارات نال حظه أيضاً من التقلصات وما صاحبها من مشاكل، خاصة في القطاع الخاص؛ ولقد سعت وزارة العمل للحد من هذه الآثار السلبية باتخاذ الإجراءات التالية :

- أنشأت الوزارة خطاً ساخناً (800665) للمتعاملين ليتقدموا بشكاواهم الخاصة بالأجور التي لم تدفع بعد، ولقد أطلق على هذه المبادرة إسم (راتبي)، حيث يستطيع بموجبها العامل/العاملة العمال كذلك أن يبعثوا برسائل تظلماتهم على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة (www.mol.gov.ae) في حال تأخر دفع الأجور عن فترة تتجاوز الـ 15 يوم. ويمكن أن تحرر الشكوى في 12 لغة من بينها العربية

الركيزة الثالثة

تأمين الحماية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر

تتمثل الركيزة الثالثة من ركائز الإستراتيجية التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في تأمين الحماية والدعم للمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر. ويتأسس المنهج الشامل الذي تتبعه الدولة على مجموعة من المبادرات الحيوية التي تحدد كيفية تعامل القائمين على تطبيق القانون مع ضحايا الاتجار بالبشر بشكل أفضل من خلال توفير برامج رعاية فعالة وعادلة لهم. ومن الأسس الراسخة للحكومة في هذا الخصوص وجوب أن يتم حماية ضحايا الاستغلال الجنسي وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم من خلال برامج إعادة التأهيل وتوفير الرعاية النفسية، ومعاينة المتهمين المسؤولين عن الاتجار بالبشر في مجال الدعارة أو في أعمال السخرة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويحفل سجل الحكومة بصفحات مشرقة من المساعدات والحماية لضحايا الاستغلال الجنسي؛ حيث قامت الحكومة بتوفير مراكز الإيواء والدعم النفسي لهؤلاء الضحايا، كما تقوم الحكومة على الفور، وبالتنسيق مع الحكومات الأخرى والجمعيات ذات النفع العام كلما اكتشفت حالة من هذا القبيل، بحماية وإيواء الضحية أثناء نظر قضيتها، ومن ثم يتم تأمين عودتها إلى بلدها الأصلي على نفقة الدولة وذلك في إطار (برنامج مساعدة ضحايا الجرائم).

علاوة على هذه المبادرات الحكومية، تنشط العديد من المنظمات الاجتماعية والإنسانية بدولة الإمارات في هذا المجال. وتأتي على رأس هذه المنظمات مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال التي تأسست في عام 2007م بغية توفير الدعم والرعاية النفسية لجميع النساء والأطفال، سواء المواطنين أو المقيمين، اللاتي يقعن ضحايا للاتجار

■ واستشراً للمضي قدماً فإن وزارة العمل في إطار خططها لحماية حقوق العمال ولتحسين ظروفهم المعيشية وبيئة عملهم، فقد صدرت لوائح جديدة خاصة بسكن العمال - (دليل المعايير العامة للسكن العمالي) - وتم التصديق عليها من قبل مجلس الوزراء في يونيو الماضي، وسيتم تنفيذها لتحقيق أفضل الممارسات الدولية قبل حلول عام 2014؛ وتشمل هذه الممارسات على ضرورة التشاور مع الوزارة حول نوعية المساكن العمالية الجديدة والذي يجب أن تتماشى مع مستوى المعايير الدولية، وعلى ضرورة تحديث المساكن الراهنة خلال فترة إنذار محددة، بالإضافة إلى إغلاق المساكن التي لا تلبى متطلبات الوزارة.

■ لقد قلَّ عدد المخالفات الخاصة باستراحة فترة الظهيرة في شهور الصيف التي فرضتها وزارة العمل إلى حوالي النصف في عام 2009 مقارنة بالعام 2008، كما قلَّ عدد العمال الذين عولجوا في المستشفيات من إصابات الإنهاك الحراري بنسبة 25% على الأقل. والخطط متجهة الآن لتمديد الاستراحة التي يستفيد منها مليوناً عاملاً بناءً، خلال شهرين أو ثلاثة أشهر من شهور الصيف (من يونيو إلى نهاية أغسطس).

بالبشر أو العنف الأسري أو الإهمال الأسري أو إساءة المعاملة من قبل صاحب العمل أو غيرها من المشاكل الاجتماعية.

كما قامت اللجنة أيضاً بإصدار قرارها رقم 18/7 لسنة 2010 بشأن الإجراءات التنظيمية للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر بين الجهات ذات العلاقة في الدولة. حيث يعمل القرار علي دعم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر من قبل الجهات ذات العلاقة في الدولة عند التعامل معها في كافة المراحل سواء على مستوى الشرطة والنيابة العامة في مراحل التحقيق والتحري أو مراكز الإيواء عند وصول الضحية إليها ، وبصفة عامة تعمل هذه الإجراءات علي ضمان حماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم ، مع احترام كامل حقوقهم القانونية والإنسانية.

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

ويعتبر قيام مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال الخطوة الأولى نحو تقنين عمليات دعم الضحايا بما يتماشى مع نسق المعايير الدولية. ويشرف على إدارة المركز مجلس إدارة يتمتع بالاستقلالية، ويحرص على توثيق علاقاته بالمراكز ذات الصلة في دول أخرى للوقوف على أفضل الممارسات التنظيمية والفنية المتعلقة بمجال عمله. وتلعب المؤسسة دوراً حيوياً في تقديم الخدمات الاجتماعية للضحايا وتحسينها، مما يجعل المركز ملاذاً آمناً للضحايا من أجل التغلب على الآثار النفسية والجسدية الناجمة عن الإهمال والعنف والاضطهاد.

و يمكن لمراقب المؤسسة أن تستوعب ما يصل إلى 250 شخصاً وتضم مؤسسة دبي مدرسة داخلية تستوعب (300) شخص. كما يحيط بها ميادين خضراء، وأيضاً تتوافر بها صالة ألعاب لأطفال الضحايا، وصالة رياضية مجهزة بأحدث المعدات، وساحات رياضية أخرى تسمح بلعب كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة، إضافة إلى مطعم خاص مجهز. وبالإضافة إلى السكن، يتم تزويد الضحايا بخدمات شاملة بما في ذلك

خدمات الدعم الفوري المتمثلة بالرعاية الطبية والنفسية ، وإدارة الحالات، كما توفر المؤسسة خدمات مع الشركاء للضحايا في القنصليات ودائرة الهجرة والدعم القانوني والتعليمي والتدريب المهني، و تقديم المشورة النفسية و الدعم النفسي للأفراد و الجماعات. وتعمل المؤسسة بالتعاون مع العديد من الشركاء المحليين و الدوليين لضمان حصول الضحايا على خدمات الدعم اللازمة و ضمان استمرارية هذه الخدمات لتوفير الرعاية اللازمة للضحايا.

أما بخصوص الأنشطة الرئيسية لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للضحايا خلال عام 2009 م، فإننا نعرض له على التفصيل التالي:-

- قدمت المؤسسة المساعدة لعدد (89) ضحية، منهم (33) من ضحايا الاتجار بالبشر.
- بلغ متوسط أعمار ضحايا الاتجار بالبشر حوالي (21) سنة. وكان عمر أصغرهم (12) سنة، بينما كان عمر أكبرهم (33) سنة.
- لم تتجاوز أعمار ثمانية من الضحايا سن (18) سنة.
- لم تتمكن ما نسبته (27%) من ضحايا الاتجار بالبشر من الذهاب للمدرسة قط، ولم يتلقين أي نوع من التدريب المهني أيضاً. بينما تلقى أكثر من نصف الضحايا قدراً من التعليم: ابتدائياً (33%) و ثانوياً (27%). كما التحقت اثنتان من الضحايا بالجامعة، لكنهما لم يكملتا دراستهما.
- كانت نسبة (17%) من ضحايا الاتجار بالبشر غير متزوجات، وثمانية منهن متزوجات، وستة مطلقات، وواحدة منفصلة عن زوجها، وأخرى أرملة.
- تم إنقاذ ثلاثة ضحايا من أصل (33) ضحية قبل أن يتم إجبارهن على ممارسة الدعارة.
- ادعت (14) ضحية بأنهن لم يحصلن على أجورهن من تجار الجنس، على الرغم

- اكتشفت (10) من الضحايا حقيقة أنه قد تم جلبهن لأغراض الاستغلال الجنسي في اليوم الأول لوصولهن إلى دولة الإمارات أو بمجرد اصطحابهن لتجار البشر (في حالة أولئك اللاتي تم تجنيدهن داخل الدولة)، و(16) منهن اكتشفن الأمر بعد بضعة أيام، وخمسة منهن بعد أسبوع، وواحدة بعد شهر كامل.
- تعرضت (14) ضحية لتهديد لفظي لإجبارهن على الخضوع والامتثال، بينما تعرضت (13) منهن للضرب وأربعة منهن للاغتصاب.
- تم الاتفاق المباشر بين (11) ضحية والمتاجرين بالبشر، بينما تم الاتفاق بين ثلاثة ضحايا والمتاجرين بالبشر عبر أصدقاء الأسرة، و(10) عن طريق أصدقاء آخرين، وإحداهن تم الاتفاق معها عن طريق أحد أقربائها؛ في حين لم تذكر الـ (10) الباقيات كيف انتهى بهن الأمر إلى هذا المصير.
- غادر المركز (19) ضحية من أصل (33) مع نهاية 2009م، وقام المركز بترحيل (15) منهن إلى بلدانهم الأصلية.
- ومما هو جدير بالذكر أن جميع الضحايا منحن فرصة الرجوع إلى بلدانهم الأصلية بعد أن يتم تزويدهن بقائمة الجهات وأسماء الأشخاص الذين سوف يمدون لهن يد العون في حال استلزم الأمر ذلك بعد عودتهن. كما قامت المؤسسة بالاتصال المباشر مع المنظمة الدولية للهجرة وفروعها في دول الضحايا ومع الجهات المعنية الأخرى بتلك الدول حتى يتم متابعتهم بعد وصولهن. وقد أحجمت خمسة منهن فقط عن الاتصال المباشر بأي جهة في بلدانهم؛ ولم تزل مؤسسة دبي تتابع أوضاع هؤلاء الضحايا بعد مغادرتهم عن طريق المكالمات الهاتفية المباشرة وبشكل منتظم.

- من استغلالهن في هذا المجال، في حين تلقت (10) من الضحايا على ما قدره أقل من 1000 درهم شهرياً لكل واحدة، وتلقت ثلاثة أخريات ما بين 1000 و3000 درهم، ولم تحصل خمسة منهن إلا عطايا غير منتظمة وغير محددة، بينما ادعت إحداهن أنها كانت تتقاضى 10,000 درهم في الشهر الواحد.
- دخل (12) من الضحايا إلى الدولة بتأشيرات عمل، وسبعة بتأشيرات زيارة، وثلاثة بتأشيرات الإقامة على كفيل، وأخرى بتأشيرة سياحية، وعشرة منهن لم يكن على علم بنوع التأشيرات التي صدرت لهن قبل دخولهن للدولة.
- لم يكن بحوزة الضحايا - عند استقبالهن بالمركز - تأشيرات سارية المفعول، باستثناء خمسة منهن. بينما كانت ثمانية منهن على دراية بانتهاء مدة تأشيرتهن، كما أن (20) منهن كن يجهلن حقيقة أوضاع تأشيرتهن.
- ثمانية من الضحايا هن أمهات تركن أطفالهن في بلدانهم (سبعة منهن بطفل واحد والأخيرة بطفلين). وكانت هناك ضحية واحدة أدخلت المركز بصحبة طفلها (وهي غير متزوجة).
- تم تجنيد (20) ضحية في بلدانهم، بينما تم تجنيد الأخريات (وعددهن 13) داخل الدولة. وجميعهن كن يعرفن أنهن متوجهات إلى دولة الإمارات، وست منهن تم نقلهن عبر دول أخرى قبل وصولهن إلى دولة الإمارات.
- كانت تعلم ضحية واحدة فقط - وتبلغ من العمر (13) سنة - بأنها سوف تستغل في مجال الدعارة بعد أن تم بيعها لتجار البشر من قبل أولياء أمرها بعد وفاة والديها الحقيقيتين، أما الباقيات فقد تم جلبهن بزعم الحصول على وظيفة جديدة أو فرصة عمل أفضل. حيث أن (11) منهن حسين أنهن سوف يعملن في مجال الخدمة المنزلية، وأربعة كبايعات في المحلات التجارية، وأربعة كعاملات في شركات، وأربعة كراقصات، وثلاثة كنادلات، وواحدة كطاهية وواحدة كمصنفة شعر. بيد أن ثلاثة منهن لم يكن لديهن أي فكرة عن طبيعة العمل الذي أتين من أجله.

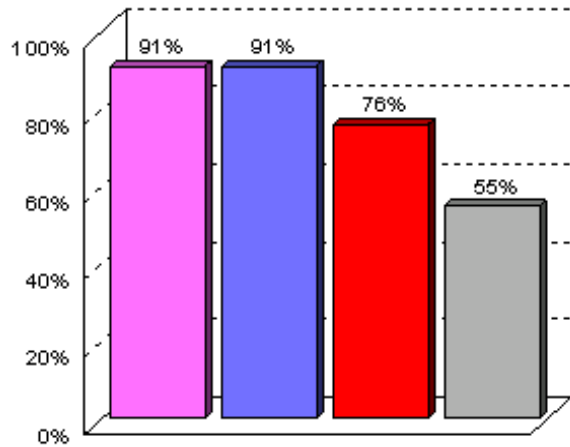
جهات إحالة ضحايا الاتجار بالبشر لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال عام 2009

الرقم	الجهة	عدد الحالات	النسبة المئوية
1	شرطة دبي / إدارة البحث الجنائي	27	81.1 %
2	إدارة الجنسية والإقامة	3	9.1 %
3	نيابة دبي	1	3 %
4	جهات أخرى*		6.1 %
	المجموع	33	100 %

* إحدى الضحايا أحيلت لمؤسسة دبي من مراكز إيواء النساء والأطفال في أبو ظبي، بينما أحيلت أخرى من نيابة أم القيوين

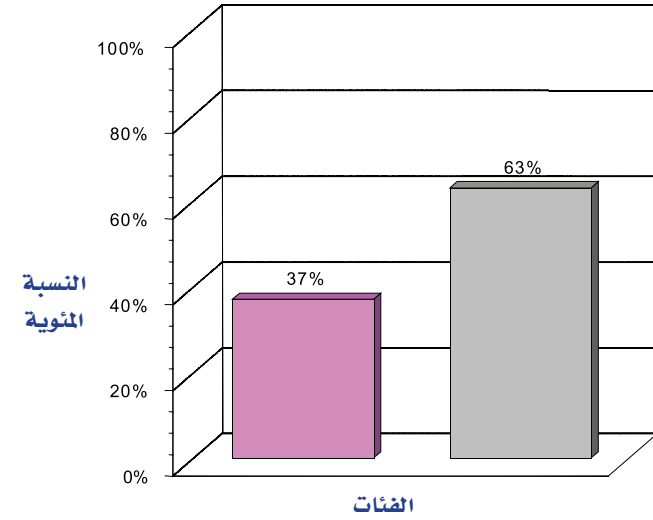
الشكل (3) نسب انواع الإساءة التي تعرضت لها ضحايا الاتجار

إجمالي عدد الضحايا (33 ضحية) الذي استقبلتهم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال عام 2009



الشكل (1) نسبة ضحايا الاتجار بالبشر

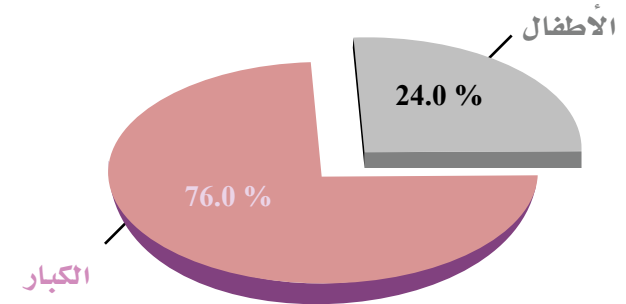
إجمالي عدد الضحايا الذي استقبلتهم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال في عام 2009



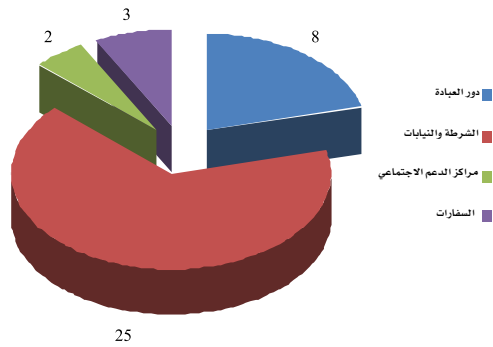
33 من أصل ضحية استقبلتهم مؤسسة دبي في عام 2009 هن من ضحايا الاتجار بالبشر

الشكل (2) نسبة نزلاء ضحايا الاتجار من الكبار والأطفال

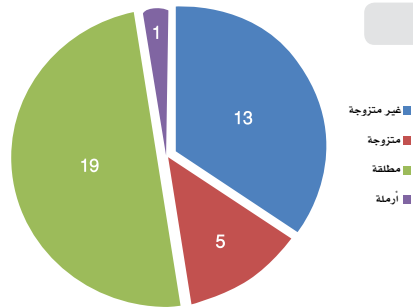
إجمالي عدد الضحايا (33 ضحية) الذي استقبلتهم مؤسسة دبي لرعاية النساء



الجهات التي جاء عن طريقها الضحايا	عدد الضحايا
دور العبادة	8
الشرطة والنيابات	25
مراكز الدعم الاجتماعي	2
السفارات	3



الحالة الاجتماعية	عدد الضحايا
غير متزوجة	13
متزوجة	5
مطلقة	19
أرملة	1



النسبة المئوية	عدد الحالات	مدة البقاء في مؤسسة دبي*
15%	3	30 يوماً
21.1%	4	31 - 90 يوماً
10.5%	2	91 - 180 يوماً
52.6%	10	181 - 365 يوماً
100%	19	الجملة

* بالنسبة للذين غادروا مؤسسة دبي فقط.

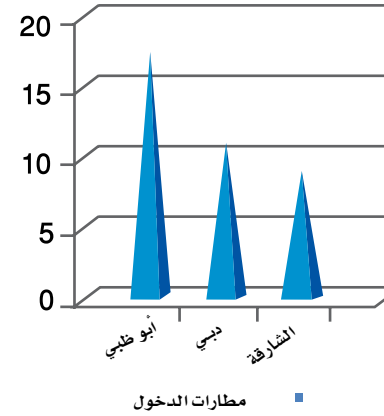
مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر - أبو ظبي

تأسس مركز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر في إمارة أبو ظبي نشاطه في بتاريخ 2008/2/26 تحت مظلة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومع حلول شهر ديسمبر من نفس العام استقبل المركز أكثر من 38 امرأة من ضحايا البغاء القسري. وقد تراوحت أعمارهن بين (20) و(30) سنة، وينتمين إلى جنسيات مختلفة: العربية والآسيوية والأوروبية والأفريقية.

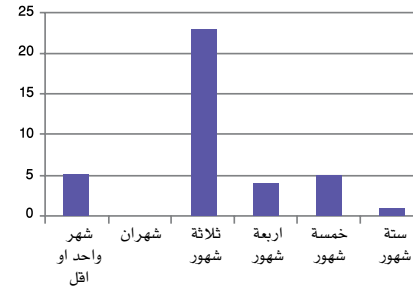
وتتمتع جميع المقيّمات بالمركز ببرامج لإعادة تأهيلهن والحصول على المزيد من المساعدات عن طريق الدعم الطبي والنفسي وبكل ما يعيد لهن كرامتهن. ويتألف مبنى المركز من مرافق سكنية ومكتبة للمطالعة والقراءة وصالة للأعمال والحرف اليدوية وغرفة للاجتماعات وعيادة طبية مجهزة بأحدث الأجهزة وصالة ألعاب رياضية وحوض للسباحة. ويستوعب المركز حوالي (30) نزيلة، ومن المتوقع أن تتم توسعته خلال السنوات القليلة القادمة. والمركز في سبيل إطلاق حملته الإعلامية قريباً، كما تم إنشاء خدمة الخط الساخن لتشجيع المزيد من الضحايا على الإفلات من براثن الاستغلال واللجوء إلى المركز. وفي ذات الوقت يقوم المركز بالتعاون والتنسيق مع إدارات الشرطة في إمارات الدولة المختلفة من أجل ضمان سلوك مسلك إنساني في التعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر. يتمتع كلا المركزين (مركز أبو ظبي ومركز دبي) بخدمة الخط الساخن بعدة لغات في

حالياً التوسع في إنشاء المزيد من هذه المراكز في كافة إمارات الدولة. كما تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بإعداد آلية للقوانين واللوائح التي من شأنها تسهيل عملية منح التراخيص المتعلقة بإنشاء مراكز جديدة لإيواء الضحايا. وسوف يتم -على الأرجح خلال العام الحالي- افتتاح مركزي الشارقة ورأس الخيمة، والذي يستوعب كل منهما حوالي (20) نزيلة.

وهكذا يبدو جلياً أن دولة الإمارات تسابق نفسها في الجهود التي تبذلها من أجل بناء القدرات لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، والتي تتوافق مع معدل تزايد عدد حالات قضايا الاتجار بالبشر، مما يعد في ذاته دليلاً على مدى الجهود التي تبذلها الحكومة في حملتها ضد جرائم الاتجار بالبشر.



مطارات الدخول	عدد الضحايا
أبو ظبي	18
دبي	11
الشارقة	9



مدة الإقامة بالمراكز	عدد الضحايا
شهر واحد أو أقل	5
شهران	0
3 شهور	23
4 شهور	4
5 شهور	5
6 شهور	1

الوقت الراهن، والتي تشرف عليه موظفات مدربات على التحاور مع ضحايا الاتجار بالبشر (دبي 800111، وأبو ظبي 8007283). وقد ارتفع مستوى الاستعانة بهذه الخدمة والاستفادة منها من قبل الضحايا. وإلى جانب هذه الجهات توجد جهات أخرى مثل مركز الدعم الاجتماعي في شرطة أبو ظبي وقسم رعاية حقوق الإنسان في شرطة دبي. ويذكر أنه قد تزايدت درجة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات بشكل ملموس.

وإزاء النجاحات التي حققها كلا المركزين (أبو ظبي ودبي)، فإن الحكومة تبحث

الركيزة الرابعة

الاتفاقيات الثنائية والتعاون الدولي

لما كانت كل قضايا الاتجار بالبشر التي تؤثر على دولة الإمارات تنطلق من دول المصدر، فإن الحكومة قد كثفت عمليات التنسيق والتعاون مع تلك الدول المصدرة للعمالة. وقد تبين للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر أنه - في كثير من الأحيان - ينتمي كل من تجار البشر وضحاياهم إلى نفس الدولة، مما يجعل مهمة السلطات في الدولة في الكشف عن هذه الجريمة ليست يسيرة، وهذا هو التحدي الذي يتم التغلب عليه عن طريق المزيد من التعاون الثنائي المشترك.

ومسيرة لذلك فقد دخلت حكومة الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية في العديد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالعمالة مع العديد من الدول وخاصة الآسيوية منها، مثال ذلك: الهند وباكستان ونيبال وسريلانكا وبنغلاديش والصين وتايلاند والفلبين. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى ضبط وتنظيم تدفق العمالة ومنع الشركات ووكالات التوظيف في القطاع الخاص من فرصة خداع واستغلال العمالة الوافدة. وفي بعض الحالات تتم التعاقدات عن طريق وزارات العمل أو الإدارات الحكومية في تلك الدول. وقد أسفر التعاون الدولي في عام 2009م عن بعض النتائج الإيجابية، والتي نعرض لبعضها فيما يلي:-

- أصدرت سفارة إندونيسيا في أبوظبي تقريراً في شهر مارس 2009م أوضحت فيه أن إساءة معاملة عمال الخدمات المساعدة من الإندونيسيات بأبوظبي قد انخفضت بنسبة (36%) في عام 2008م عما كانت عليه في العام السابق.
- تم تكليف مجموعة من المسؤولين الهنود في ولاية كيرلا بالهند بإجراء تحقيقات على المستوى المحلي ومحاكمة المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر التي وقعت على أرض الإمارات. ولقد وعدت الحكومة الهندية بتكرار التجربة ذاتها في ولايات أخرى. ومن جانب آخر، تنظم الهند دورات تدريبية تستهدف النساء والرجال المتوجهين إلى

دول الخليج ليعملوا في قطاع الخدمات المساعدة وقطاع التشييد والبناء، كما تخطط الحكومة الهندية في ولاية نيودلهي إلى تدريب 150,000 عامل قبل حلول عام 2013م. وفي سبيل تبادل الخبرات والاستفادة من رصيد المنظمات والمجتمع الدولي في مجالات مكافحة الاتجار بالبشر فقد تمت الفعاليات والأنشطة التالية:-

- تم تنظيم ورشة عمل تدريبية في شهر فبراير لمدة يومين بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة بهدف زيادة معارف العاملين في مجال تطبيق القانون والمتعاملين مع قضايا الاتجار بالبشر.
- شارك وفد من دولة الإمارات في المؤتمر الذي عقد في مملكة البحرين في شهر مارس 2009 لمدة يومين تحت عنوان (الاتجار بالبشر عند مفترق الطرق: الشراكة بين القطاع العام والخاص لمكافحة هذه الجريمة).
- نالت الجهود الإماراتية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر استحساناً واضحاً ضمن التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان (التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص)، والذي صدر في شهر فبراير الماضي. وقد جاء هذا التقرير نتيجة لبحث ساهم في تمويله سمو ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بتبرع مقداره (55) مليون درهم (15 مليون دولار) لمبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار. ومن جهة أخرى، فإن التقرير العالمي الأول عن العبودية الحديثة، والذي غطى (155) دولة، قد كشف النقاب عن حقائق مذهلة، أهمها: أن (40%) من هذه الدول لم تقم بمحاكمة أو إدانة أي شخص يمارس هذه الجريمة حتى وقتنا الحاضر.
- تم تسجيل خمس طلبات لتسليم متهمين بجرائم الاتجار بالبشر لبلدانهم الأصلية في عام 2009م، مقارنة بأربع حالات في العام السابق. وقد تم الانتهاء بالفعل من تسليم حالتين ولا زالت هناك ثلاث حالات في مرحلة الإجراءات.
- ومن الجدير بالذكر أن التقرير الذي قدمته دولة الإمارات حول المراجعة الدورية

الشاملة لحقوق الإنسان قد تم إجازته خلال اجتماع مجلس حقوق الإنسان بجنيف في دورته العاشرة في شهر مارس 2009م، وقد تناول التقرير عددا من القضايا أهمها قضية الاتجار بالبشر.

- وفي سبيل إظهار جديتها في هذا الخصوص، بادرت دولة الإمارات -طواعية- بالانضمام للعديد من المواثيق والمعاهدات الدولية، ومنها بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وذلك في شهر فبراير 2009.
- التخطيط لعمل حملة إعلامية وطنية، تتم في القريب العاجل، بهدف زيادة وعي المجتمع بهذه القضية، وأيضا توحيد الجهود وإقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص، كما تهدف الحملة -من خلال اللغات المتعددة التي سوف يتم استخدامها فيها- إلى شرح الأبعاد القانونية المترتبة على الجريمة لتكون رادعا للمجرمين.
- تدرس الحكومة حالياً الأطر والإجراءات التي ستتبعها للانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيرها من أنواع المعاملة والعقوبة القاسية والمهينة للكرامة الإنسانية.
- قام اثنان من المقررين الخاصين للأمم المتحدة -أحدهما مختص ببيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والصور الإباحية، والآخر مختص بالأشكال الحديثة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بذلك من تعصب تجاه الآخرين- بزيارة لدولة الإمارات استجابة لدعوة رسمية من الحكومة. وقد تم عقد مناقشات موسعة مع العديد من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمواطنين في مختلف إمارات الدولة. ولقد أشاد المقرران بتعاون الدولة وشفافيتها، حيث جاء في أحد تقريريهما: "أن الاستعراض الذي جرى مؤخراً في دولة الإمارات من قبل لجنة القضاء على التمييز العنصري، والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، يدل على أن الحكومة الإماراتية مستعدة لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجة تحديات حقوق الإنسان التي تكتنف مجتمع

دولة الإمارات، والسعي نحو الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان". ولقد رحبت الحكومة بهذه الملاحظات الإيجابية باعتبارها اعترافاً بمبادرات دولة الإمارات السبابة في هذا المجال.

- حكمت محاكم جمهورية أرمينيا في شهر أبريل عام 2009م بالسجن لمدد متفاوتة على ثلاث شقيقات بعد أن لاحقتهن السلطات الأرمينية وبالتعاون مع الحكومة الإماراتية التي قدمت الأدلة التي تثبت إدانتهم. حيث تم الكشف عن شبكة للاتجار بالبشر كانت تخدع الفتيات لجلبهن لدولة الإمارات. ولقد جددت حكومة دولة الإمارات عزمها على القيام بمزيد من الدراسة لما أوردته السلطات الأرمينية من معلومات من شأنها أن تساعد في الكشف عن المزيد من الجرائم ذات الصلة وتمنع استغلال النساء في المستقبل.
- شارك وفد من دولة الإمارات في ورشة العمل الثانية التي عقدت في جمهورية تركمانستان في شهر نوفمبر 2009 حول سبل تطبيق القوانين وتعزيز التعاون القضائي في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر.
- وقعت حكومة الإمارات مذكرة تفاهم مع حكومة أرمينيا من أجل التعاون وتنسيق الجهود في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك في شهر ديسمبر الماضي. وهناك عدة مبادرات مماثلة يتم التفاوض بشأنها في الوقت الراهن مع كل من حكومات تايلاند وبيلاروسيا وغيرها.
- وقعت وزارة الداخلية عدة اتفاقيات مع كل من حكومة روسيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وكندا وجنوب أفريقيا وبيلاروسيا وبولندا والنمسا في مجال التعاون الأمني والقضائي، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالبشر. كما يتم التفاوض -في الوقت الحالي- حول (13) اتفاقية أخرى يجري بحثها مع تايلاند ورومانيا وأوزبكستان والبحرين وسنغافورة وأفغانستان وتونس وفنلندا والمجر وأسبانيا وهولندا وبنغلاديش والصين.

خاتمة

تطوي جريمة الاتجار بالبشر على سلوك إجرامي يتنافى مع تعاليم ديننا الحنيف وتقاليدنا العربية الراسخة ومنظومة القيم المتأصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن هذا المنطلق تستنكر حكومة الإمارات هذه الجريمة البشعة وتعد العزم على محاربتها في جميع أشكالها، وتتصدى لها ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل تعمل على التنسيق بشأن مكافحتها - بصورة فعالة - على الصعيد الدولي أيضاً.

وتتبنى الحكومة - في سبيل الحد من هذا السلوك الإجرامي - إستراتيجية ذات أربع ركائز تتعلق بتطوير التشريعات والقوانين؛ وتمكين الجهات من تطبيق الإجراءات الرادعة والوقائية؛ وتأمين الحماية والدعم لضحايا الاتجار؛ والاتفاقيات الثنائية والتعاون الدولي.

وقد اقتصر الأمر - في البداية - على اعتراف حكومة الإمارات بوجود هذه المشكلة، ولكن سرعان ما أعقب ذلك نشاط مستمر من جانبها لتطوير الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الجريمة، ملتزمة في ذلك بالمعايير الدولية كلما كان ذلك ممكناً.

ومما لاشك فيه أن دولة الإمارات قد أحرزت نجاحات باهرة في زمن وجيز، على الرغم من إدراكها حقيقة أن الطريق مازال طويلاً، وهي تمضي قدماً وبروح متوثبة وبناءة في هذا المجال. وتبذل الدولة جهداً في التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية العاملة في مجالات مكافحة جريمة الاتجار بالبشر لتضييق الخناق على كل من يخالف قانون الدولة من المتاجرين بالبشر وردعهم ومحاكمتهم، وأيضا على كل من يحاول استخدام دول أخرى لانتهاك قوانينها.

وعلى هذا الأساس تتحمل دولة الإمارات مسؤولياتها لتصبح نموذجاً يحتذى به للتغيير في المنطقة، وعضو نشط في المجتمع الدولي، ومن ثم فهي ترحب دائماً بالحوار البناء والتعاون المثمر مع الدول الأخرى، بمؤسساتها العامة والخاصة، ومع المنظمات الدولية التي تشاركها الرؤية الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.



United Arab Emirates

اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

ص.ب: ١٣٠٠٠٠ - أبوظبي، أ.ع.م.

هاتف: ٤٠٤١١٣٩ / ٢٤٠٤١٠٠٠ +٩٧١

فاكس: ٤٠٤١١٥٥ / ٢٤٠٤١١٤٤ +٩٧١